

قانون المفقودين قسراً... متى التطبيق؟ للتاريخ... هذه مواقف النواب من النقاشات

منال شعيا

٢٣:٣٦ | ٢٠١٨-١١-١٣



ربما هي اكثر من مصادفة ان يقر اقتراح قانون المفقودين قسرا قبل ايام معدودة من الذكرى الثانية لوفاة غازي عاد... في ١٧ تشرين الثاني الجاري، يكون مرّ على وفاة غازي، عامان... عامان ولا تزال المعاناة هي هي.

أهي هدية لغازي عاد ام وفاء للشهيد جبران تويني الذي كان النائب الوحيد الذي حمل قضية المفقودين والمقابر الجماعية على شكل سؤال نيابي ليسجله في محاضر المجلس، في اواخر الـ٢٠٠٥، قبل أشهر معدودة من استشهاده. هو الذي كتب آخر مقالة له بعنوان: "نعم، المقابر الجماعية... جريمة ضد الانسانية."

أهي كلها مصادفات، ان يصبح تويني وعاد في دنيا الحق، لحظة اقرار القانون؟! ربما هي وحدها رئيسة "لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين في الحرب" وداد حلواني الشاهدة الاكبر على تلك المأساة، هي التي تحمل في قلبها وعقلها وعينيها، كل آلام امهات المفقودين وعذاباتهن...

خرق وحيد، أمل مضيء واحد، تسلل من داخل قبة البرلمان، وسط الظلمة والقلق، تمثل باقرار مجلس النواب لقانون المفقودين قسراً... بالامس، وقفت حلواني تبارك، تصفق، تضحك والدموع تنهمر على وجهها وهي تتابع من داخل القاعة العامة للمجلس، سير النقاشات على الاقتراح... اخذت النقاشات نحو ساعتين، ولاحقاً طرح الاقتراح مادة مادة على التصويت، وكانت المفاجأة في اقراره، بعدما سقط اقتراح اعادته الى اللجان.

للتاريخ، كان التصويت ايجابياً من غالبية الكتل النيابية، حتى كتلة "اللقاء الديموقراطي" التي كانت تعارض الاقتراح، ولا سيما المادة ٣٧ منه، لكونها مخالفة لقانون العفو العام، وقفت وتحدثت النواب، بلسان النائب اكرم شهيب، متوجهاً الى النواب: "اذا كنتم تريدون القانون، فلتنق المادة ٣٧"... وهذا ما كان...

مواقف للتاريخ

وللتاريخ ايضاً، تنشر "النهار" مداخلات غالبية النواب الذين تحدثوا لحظة عرض الاقتراح على النقاش.

استهلّ النائب جميل السيد النقاشات. قال: "يفتقر الاقتراح لتحديد المهلة الزمنية للفقدان او الخطف، وبالتالي ثمة ثغرة فيه، اذ لا يحدّد الاقتراح المدة الفاصلة من تاريخ الى آخر، لتحديد المهلة، ولا بد من اعادة درسه، لا سيما اننا لا نريد انعاش العذابات."

النائب فريد الخازن عدّد بعض الملاحظات حول الاقتراح. اما النائبان ميشال موسى وحكمت ديب فشددوا على الناحية الانسانية، داعين الى ضرورة اقرار الاقتراح سريعاً.

خلال النقاشات، اخذت المادة ٣٧ الكثير من الاخذ والرد. وهي المادة التي تنص على "محاسبة من تسبب بالاخفاء"، اي محاسبة المسؤولين عن المفقودين، وهذا ما يمكن ان يطال رؤساء الاحزاب المشاركين في الحرب. عند هذا الحد، توقف عضو "تكتل الجمهورية القوية" النائب جورج عقيص مطالباً بالغاء المادة ٣٧، ومتناولاً باسهاب مسألة انشاء الهيئة الوطنية للمفقودين، والتي رأى انها تحتاج الى اعادة نظر، لئلا تتضارب مع جهات قضائية اخرى. وايدّه النائب بيار بو عاصي مطالباً بالغاء المادة.

اما اكثر الذين كانوا حذرين من الاقتراح، نواب "اللقاء الديموقراطي"، وهم، للتذكير، الوحيدون الذين لم يوقعوا عريضة الاهالي التي مهدت لنص الاقتراح، على الرغم من انهم عادوا وصوتوا مع القانون. الا ان مداخلاتهم اتت حذرة. قال شهيب: "لا نريد فتح الجروح او نبش الحرب والمقابر والدخول في تفاصيل كثيرة."

وقبله النائب مروان حماده: "لا نريد ان تخلق المادة ٣٧ مزيداً من الحساسية، والقانون يحتاج الى مزيد من الدرس"، ونبه النائب بلال عبد الله الى ان القانون يطاول رؤساء احزاب.

تلاه النائب الان عون الذي ذكر بنبش مقبرة اليرزة في عام ٢٠٠٥ ("النهار" كانت اول من اثار هذه القضية عبر تحقيق نشر في ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٥)، حين عرف عدد كبير من الاهالي مصير ابنائهم، بعدما علموا انهم مدفونون في ملعب وزارة الدفاع، ودعا عون الى اقرار القانون.

اما عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب ابراهيم الموسوي، فدعا الى احالة الاقتراح على اللجان المشتركة لقراءة اخيرة، ولاقاه في هذا المطلب نواب كتلة "المستقبل" محمد الحجار ورلى الطيش وهادي حبيش، بعدما عددوا ملاحظاتهم حول انشاء الهيئة.

وخالفتهم الرأي النائبة بولا يعقوبيان قائلة: "هذه المسألة هي مسألة حق لا اكثر. اوقفوا معاناة الاهالي واقروا القانون، لئلا يتحول الى مقبرة القوانين". وفيما طالب النائب اغوب ترزيان باقرار القانون اليوم، اعتبر النائب ابراهيم كنعان ان "حق الاهالي علينا اليوم، ولا يجوز التلهي باليات لتأجيل الاقرار."

واستذكر النائب نديم الجميل كيف عملت لجنة الادارة والعدل على درس الاقتراح مادة مادة، عارضاً تجربة قبرص في هذا المجال التي عرفت كيف تتصالح مع الماضي. اما النائب سامي الجميل فكان الوحيد الذي اثار قصة المعتقلين في سوريا، داعياً الى اقرار القانون لانها خطوة متأخرة ٢٨ عاماً، اذ كان يفترض ان تأتي بعد الحرب، انما لا يجوز الربط بين القانون والمعتقلين في سوريا لئلا تضيع قصة هؤلاء. وقال: "بعض من في السلطة اليوم له صداقات مع سوريا، والبعض الآخر عداوات، ولكن مسألة المعتقلين ينبغي الا تموت. ولنا هناك الرفيق بطرس خوند."

هنا، تدخّل السيّد مجدداً ليعرض تجربة اللجان القضائية التي كانت تتشكل، والتي بينت ان ٢١٦ مفقوداً كانوا في اسرائيل، و١٦٨ في سوريا، ليخلص الى ان "٢٢٠٠ مفقود قتلوا في لبنان."

انه رقم اكثر من مخيف... وانه رقم يزيد من الحاجة الى اقرار القانون والبدء بتطبيقه لمعرفة الحقيقة.

هنا، عرض القانون على التصويت مادة مادة، وبقيت المادة ٣٧ كما هي، بعدما ألح شهيبي وعدد من النواب على ابقائها.

...والان، ماذا بعد؟ اين الخطوة المقبلة. ان "النضال" بات في مكان آخر... انتقل من البرلمان الى مجلس الوزراء للتعجيل في "انشاء الهيئة الوطنية للمفقودين" والتعجيل في وضع آليات العمل، واولها انشاء بنك الحمض النووي.

ربما الآن، بدأ يرتاح تويني وعاد... لقد أعطيا نذراً يسيراً من نضالهما...